بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رام الله – 19 أيار/مايو 2026

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اليوم الثلاثاء الموافق 19 أيار/مايو 2026، اجتماعاً في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بمدينة رام الله، برئاسة السيد نائب الرئيس حسين الشيخ، وبحضور اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث جرى بحث آخر المستجدات السياسية والميدانية والجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا الفلسطيني، في غزة والضفة والقدس الشرقية، واهمية الربط الدائم بين مؤسسات في شقي الوطن، وسبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأكدت اللجنة التنفيذية دعمها الكامل لجهود السيد الرئيس والقيادة الفلسطينية في حشد الدعم العربي والإقليمي والدولي مع الأشقاء والشركاء والأصدقاء، من أجل حماية الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني، وتثبيت وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، والذهاب لاعادة الإعمار ووقف التهجير ووقف التوسع الاستيطاني وارهاب المستوطنين والإفراج عن الاموال المحتجزة لدى حكومة الاحتلال والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية، ومواصلة العمل مع الشركاء والأشقاء والمجتمع الدولي بما يفضي إلى عملية سياسية مستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال، وتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجسيد دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.
وتقدمت اللجنة التنفيذية بالتهنئة إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بمناسبة نجاح أعمال المؤتمر العام الثامن للحركة، كما هنأت أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري المنتخبين، متمنية لهم النجاح في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني وتعزيز وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية.

وأكدت اللجنة أن ما تحققٍ من نجاحات انتخابية متتالية، بدءاً من انتخابات الشبيبة، مروراً بانتخابات الهيئات المحلية التي جرت في شهر نيسان/أبريل الماضي، وصولاً إلى انتخابات حركة "فتح"، يعكس

التزام دولة فلسطين والقيادة الفلسطينية بالنهج الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية وتجديد الحياة الوطنية والمؤسساتية وبمشاركة واسعة من قطاعي المرأة والشباب.

وفي هذا الإطار، ناقشت اللجنة التنفيذية وضع خارطة طريق للتحضير لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المقررة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وكذلك التحضير لاجراء الانتخابات العامة، وهو ما يتطلب استكمال اعتماد الدستور الفلسطيني، وقانوني الاحزاب السياسية والانتخابات العامة، من خلال مواصلة الحوار الوطني الشامل و اعتماد مسودة الدستور من المجلس المركزي قبل طرح الدستور للاستفتاء العام، بما يمهد لإجراء الانتخابات البرلمانية، ويصبح اعضاء البرلمان المنتخبين اعضاء في المجلس الوطني القادم، إضافة إلى الية اعتماد ممثلي المجلس الوطني في الخارج وبما يعزز الشرعية الديمقراطية ووحدة النظام السياسي الفلسطيني للشعب الفلسطيني في كل مكان.

كما أعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها وتقديرها لجمهورية مصر العربية الشقيقة والجمهورية اللبنانية الشقيقة، على ما قدمتاه من تسهيلات ودعم لإنجاح إجراء انتخابات حركة "فتح" في ساحات مصر ولبنان، بما يعكس عمق العلاقات الأخوية والتاريخية مع الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ناقشت اللجنة التنفيذية الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجه دولة فلسطين نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار المالي والاقتصادي واحتجاز أموال الشعب الفلسطيني، مؤكدة أهمية إطلاق حوار وطني مجتمعي اقتصادي شامل، بمشاركة مختلف القطاعات الوطنية، لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز صمود أبناء شعبنا، وحماية الاستقرار الوطني والاجتماعي.

وفي ختام اجتماعها، أكدت اللجنة التنفيذية استمرارها في العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وصون القرار الوطني الفلسطيني المستقل.